قراءة في موقف عبد القادر الفاسي الفهري من «التراث» و «اللغة العربية» في كتابه: «اللسانيات واللغة العربية»

د. حميدي بن يوسف
قسم اللغة والأدب العربي جامعة المدية (الجزائر)

1. مقدمة:

يتخذ هذه البحث موضعه ضمن إطار لساني عام يتمثل في علاقة التراث باللسانيات المعاصرة، ونحاول فيه التعرض إلى أحد أبرز المشتغلين بالدرس اللساني في الوطن العربي وهو عبد القادر الفاسي الفهري، من خلال تقديم قراءة نقدية لبعض القضايا اللسانية الجريئة التي طرحها في كتابه الشهير: "اللسانيات واللغة العربية" الصادر سنة 1985. ومن أهم هذه القضايا موقفه من اللغة العربية (القديمة) وعلاقتها باللغة العربية المستعملة حديثا، وموقفه من التراث اللغوي العربي، بحيث حاول هذا اللساني نفي إمكانية الاعتماد على هذا التراث في بناء نظرية لسانية، وهذا بالاستناد إلى بعض الحجج.

ونبتغي من خلال هذه القراءة مساءلة الأفكار التي عرضها الفاسي الفهري لتوضيح ما إذا كانت حججه مؤسسة معرفيا ومنهجيا، فنقف أولا عند مناقشة ونقد فكرته التي ترى بأن اللغة التي استعملها العرب القدماء

تختلف عن العربية المستعملة حديثا، كما نحاول الرد على فكرته التي مفادها أنه لا يوجد داعٍ لتوظيف التراث العربي في دراسة اللغة الحالية.

2. موقف الفاسي الفهري من اللغة العربية:

شغل موضوع اللغة العربية محل اهتمام عبد القادر الفاسي الفهري، وهو ما يعكسه عنوان كتابه الذي أسماه: "اللسانيات واللغة العربية"، ولقد أبدى في هذا الكتاب موقفه بوضوح من اللغة العربية. وهذا الموقف يبرز فيه حكمان مثيران للانتباه والجدل، موقف يتصل بعلاقة اللغة العربية بغيرها من اللغات الأخرى، وموقف تتحدد فيه علاقة ما أسماه "اللغة العربية القديمة" بـ"اللغة العربية الحالية". سنحاول فيما يلي مناقشة هذين الحكمين، بالاستناد إلى بعض ما أفرزته اللسانيات الحديثة في نظرتها إلى مفهوم اللغة وطبيعتها، وعلاقة اللغات بعضها ببعض.

1.2. اللغة العربية واللغات الأخرى:

يطلق عبد القادر الفاسي الفهري في كتابه: «اللسانيات واللغة العربية» جملة من الأحكام على اللغة العربية، من ذلك قوله تحت عنوان: «تصور خاطئ للغة العربية»: «ليست العربية، كما يدعي بعض اللغويين العرب، لغة متميزة تنفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى، ومن ثمة لا يمكن وصفها بالاعتماد على النظريات الغربية التي بنيت لوصف لغات أوربية، بل العربية لغة كسائر اللغات البشرية. فاللغة العربية بصفتها «لغة» تنتمي إلى مجموعة اللغات الطبيعية وتشترك معها في عدد من الخصائص (الصوتية والتركيبية والدلالية)، وتضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللغات»[1].

والحق أن هذا الحكم الذي يجعل من اللغة العربية لغة كغيرها من اللغات الأخرى يبدو مقبولا؛ فما دامت اللغة العربية تتوفر على خصائص (صوتية وصرفية وتركيبية) هي موجودة أيضا في كثير من اللغات، فهذا

مؤشر على عدم تميزها. وما دامت تحكمها بعض القيود والضوابط (الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية) التي تضبط غيرها من اللغات، فهذا مؤشر ثان على عدم القول بأفضليتها. بل إنه، بحسب ما أقره شومسكي، فإن الضوابط والقوانين اللغوية تصدق على جميع الألسن في مستواها العميق، وأن الاختلاف بين اللغات لا يعدو أن يكون في المستوى الظاهر، وهذا الحكم يوافق ما هو سائد بين اللسانيين في عصرنا الحديث، فمسألة المفاضلة بين اللغات قد أقفل باب البحث فيها.

وبالرغم من أن هذا الحكم يبدو منطقيا وقريبا من الصواب، إلا أنه لا يمكن الجزم بصحته، فهناك بعض الملاحظات التي تغري بالقول بأن اللغة العربية لغة متفردة في كثير من الجوانب عن اللغات الأخرى، فاللغة العربية على خلاف اللغات الأخرى، بقيت مستخدمة في التواصل لفترة تربو عن أربعة عشر قرنا من الزمان، مما يوحي بأنها تحمل بذور حياتها في ذاتها، وفي بنيتها.

وإضافة إلى ما سبق، يمكن أن نسجل شيئا من التحفظ على حكمه السابق الذي مفاده بأن «اللغة العربية يمكن أن نصفها بالاعتماد على النظريات اللسانية التي بنيت لوصف لغات أوربية»، فما دامت هذه النظريات قد تأسست انطلاقا من النظر والتأمل في نظام وبنية عدد من اللغات الأوربية فإن نتائجها تصدق على هذه اللغات الموصوفة، ودون أن ينفي هذا إمكانية أن يتوسع هذا الوصف لينطبق على لغات أخرى غير أوربية، لا تنتمي إلى نفس النمط الذي تنتمي إليه هذه اللغات، كالعربية مثلا، فهناك بعض المفاهيم التي نتجت من دراسة لغات أوربية ووصفها تنطبق تماما على اللغة العربية. ومع ذلك فلا ينبغي تعميم الحكم، ليصل الأمر إلى حد اعتماد هذه النظريات لوصف اللغة العربية، فلا يوجد ضامن علمي أو منطقي يمكن أن نستند إليه في ذلك.

وربما ما يقوي هذا التحفظ هو الاختلاف في الطبيعة الصرفية بين اللغة العربية وكثير من اللغات الأوروبية، فاللغة العربية ذات طبيعة توليدية اشتقاقية، بحيث تتجدد مادتها الإفرادية بالاعتماد أساسا على الاشتقاق والحركة الداخلية للأصوات داخل الميزان الصرفي، وهذا خلافا لكثير من اللغة الأوربية التي تعتمد على الإلصاق، وهذا ما يجعل كثيرا من القوانين الصرفية لا يصلح تطبيقها على اللغة العربية. ولعل من أهم الأمثلة المؤكدة لهذه الفكرة، فكرة الزوائد (les affixes)، وبخاصة الدواخل أو الدوامج (les infixes)، فهذه الوحدات اللغوية صنفت في علم الصرف الغربي باعتبارها مورفيمات تحمل في ذاتها معنى صرفيا مستقلا، ثم نقل هذا التصنيف وأسقط على اللغة العربية دون تمحيص أو دراسة أو مراعاة لخصوصياتها الصرفية، فنتج عن ذلك أن عد بعض المشتغلين بالدرس اللساني من العرب المحدثين «الألف» في صيغة «فاعل» مثلا داخلة (مورفيما)، أدت بمفردها معنى الفاعلية، دون التنبه إلى أن معنى الفاعلية في اللغة العربية متأتٍ من الصيغة كلها، وليس من الألف بمفردها2. وقد جاء ذلك نتيجة الإسقاط المباشر واللاواعي لمفهوم الداخلة على اللغة العربية، في حين أن هذا المفهوم قد يكون غائبا تماما عن اللغة العربية.

ثم إنه ولو سلمنا أن هذا الحكم الذي يقضي بصلاحية تطبيق النظريات اللسانية الغربية على اللغة العربية صحيح، ألا يشكل ذلك دافعا إلى اكتفاء باحثينا اللسانيين العرب المحدثين بعملية إسقاط هذه النتائج والنظريات اللسانية الغربية على اللغة العربية دون محاولة أو سعي إلى إنشاء نظريات لسانية متولدة من رحم العربية، ومستمدة من النظر في بنيتها وفي نظامها أولا.

2.2. اللغة العربية «القديمة» والحالية:

يقول الفاسي الفهري: «وواضح أن اللغة العربية، قديمة أو حالية،

توجد مستقلة عن النحو الذي يمكن أن يبنيه اللساني لوصفها»3. ويظهر في هذا الإقراروجود فصل بين اللغة العربية في فترتين مختلفتين (القديمة والحالية)، وفصلٍ ثانٍ بين اللغة العربية باعتبارها نظاما أو موضوعا للدراسة والوصف، والنحو باعتباره أداة للدراسة. فالفصل الثاني هو تفريق أساسي من الضروري توضيحه للقراء، خاصة وأن أداة الوصف هي من جنس الموضوع؛ فاللغة تمثل الأداة والموضوع في الآن نفسه، وهو ما يجسد مفهوم الوظيفة الواصفة التي تقوم اللغة بتأديتها (la fonction métalinguistique).

والملاحظ في هذا المقتطف أن الفاسي الفهري يورد مصطلحين هما: "اللغة العربية القديمة" و"اللغة العربية الحالية"، وهو يفصل بينهما وفق معيار زمني، ويمكن أن نحمل استعماله هذا على المقصد الذي يعني به الاستعمال دون الوضع، أو الكلام دون النظام، بحيث يمكن اعتبار أنه يقصد باللغة العربية القديمة اللغة التي استعملها العرب القدماء، واللغة العربية الحالية هي اللغة القديمة نفسها ولكنها مستعملة في عصرنا الحالي فقط.

ولكن مثل هذا الفهم ينهدم للأسف، حينما يورد، في سياق نقده توظيف التراث من قبل الدارسين العرب، نصا آخر يقول فيه[4]: «.. فالخطأ الأول في تصور التراث هو اعتقاد أن لا بد من توظيفه في بناء نحو يصف اللغة العربية. ونصحح ذلك بالقول إن التوظيف غير ضروري. وحين يتم هذا التوظيف لا يمكن أبدا أن يكون توظيفا في نحو اللغة الحالية، لأن هذا يؤدي إلى خلط بين نسقين مختلفين»[5].

والواضح من العبارة الأخيرة، أن الفاسي الفهري يعتبر اللغة العربية المستعملة في العصور القديمة مختلفة عن اللغة العربية الحالية اختلافا يجعل كل واحدة مبنية وفق نظام أو نسق معين. وإذا كان ذلك كذلك، فإن اللغة العربية الحالية بحسبه تختلف عن اللغة العربية القديمة

كاختلافها عن اللغة الفرنسية وغيرها؛ لأن المسألة ليست مرتبطة باختلاف يتعلق بغنى اللغة أو ثرائها بالمفردات بالقياس إلى لغة أخرى، أو يتصل بتغير دلالي في عدد منم المفردات ناجم عن التطور الحضاري الذي لحق بالمجتمع الناطق بتلك اللغة، أو غير ذلك من الاختلافات التي لا تطال نظام اللغة الصوتي أو الصرفي أو النحوي. ولكن المسألة مرتبطة بهيكل اللغة وأساسها الذي هو النظام؛ فالنظام أو النسق هو جوهر اللغة وهو الذي يشكل ماهيتها، وبخاصة عند البنويين من اللسانيين المحدثين.

وفي هذا السياق يحسن بنا أن نستحضر قول فرديناند دي سوسير الذي يحدد فيه اللغة «langue» بأنها «نظام من الأدلة، ليست في جوهرها سوى اتحاد المعنى والصورة، وهذان القسمان من الدليل نفسيان»[6]. وإذا كانت مكونات هذا النظام هي الأدلة، وهي وحدات نفسية أي مجردة، فإن النظام ليس هو المكونات فقط، وإنما العلاقات التي تنسجها هذه الأدلة فيما بينها. ويتبين من خلال ذلك، أن النظام مفهوم مجرد أساسه العلاقات. وهي على نوعين «تتعلقان بصورتين من نشاطنا الذهني، وهما ضروريتان لحياة اللغة. ففي الخطاب، من جهة، تعقد الكلمات فيما بينها، بمقتضى تسلسلها، علاقات مؤسسة على الخاصية الخطية للغة التي تقصي إمكانية النطق بعنصرين في آن واحد. وهذه الكلمات تترتب الواحدة تلو الأخرى في سلسلة الكلام. وهذه التوليفات الممتدة يمكن تسميتها بالتركيبية (...) ومن جهة أخرى، وخارج الخطاب، تجتمع الكلمات التي توفر على أشياء مشتركة بينها في الذاكرة، لتكون مجموعات تسود بينها علاقات متنوعة جدا (...) نسميها علاقات استبدالية»[7].

إذن، فالذي يجعل من اللغة لغة هو تلك العلاقات والقوانين التي تنضبط بها الأصوات داخل الكلمة، والكلمات داخل الجمل، والمعاني مع بضعها البعض، وإذا حدث أن وجد اختلاف بين نسقين معينين فمعنى ذلك أن اللغتين المتوفرتين على هذين النسقين مختلفتان تماما.

وإذا ما أردنا إسقاط هذا المفهوم (مفهوم النظام) على اللغة العربية المستخدمة في القديم والمستخدمة في عصرنا الحالي، يتبين بأن الاختلاف بينهما وإن كان حاصلا وموجودا، وفي كل المستويات، فإنه لا يصل في حقيقة الأمر إلى اختلاف نسق عن نسق، فاللغة العربية المستخدمة حاليا، وإن اختلفت في نطق بعض أصواتها عن اللغة التي تواصل بها العرب القدماء، أو تغيرت معاني كثير من ألفاظها، أو تضاعف معجمها، فإنها ما زالت متقيدة بذات القواعد الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية التي سار على هديها العرب القدماء، على الأقل في المجتمع الجاهلي، حيث وصلنا عنه كثير من الأخبار المتعلقة بلغة التواصل بين أفراده. فالنظام الصوتي العربي المكون من ثمانية وعشرين صوتا صامتا، ومن ستة حركات (قصيرة وطويلة) مازال محافظا عليه في استعمال الفصحاء من الناطقين المحدثين، وكذلك الأمر بالنسبة للقوانين النحوية التي ما زالت مستعملة في أغلب وجوهها. وإذا حدث مساس بالنظام فإنه لم يطل إلا جزءا يسيرا منه لا يعتد به، ولا يمكن على أساسه القول بأننا انتقلنا من نسق لغوي إلى نسق آخر، ومن ثم من لغة إلى لغة.

إن هذا الحكم الذي يقر به الفاسي الفهري لهو في غاية الخطورة، ذلك، وحتى إن لم يقصده، فإنه يدعم القطيعة بيننا وبين تراثنا، تلك القطيعة التي يدعو إليها كثير من المعاصرين، فاللغة قد تكون أهم الوسائل التي تحفظ الصلة بيننا وبين التراث. وإذا حدث أن اندثرت اللغة أو تم الانتقال من نظام لغوي إلى آخر، فإن هذا يؤثر تأثيرا كبيرا على التواصل الزماني، فنضطر حينها إلى الترجمة من النظام اللغوي القديم إلى الحديث، وسيعتري ذلك حتما عقبات تؤدي في الغالب إلى فتور التواصل بيننا وبين التراث.

إذن فاستعمال مصطلح: «اللغة العربية القديمة» «واللغة العربية الحالية» يبدو لنا بأنه استعمال خاطئ، فما دمنا لم ننتقل من نظام إلى

نظام لغوي فهناك لغة عربية واحدة. وإن العنصر المتغير هو التأديات المختلفة من عصر إلى عصر وليس النظام اللغوي، ذلك العنصر المتأسس على العلاقات والقوانين المجردة. وقد يكون تصويب ذلك بالقول: «الاستخدام القديم للغة العربية « أو «الاستخدام الحالي للغة العربية».

وغير بعيد عن هذه المسألة ينتقد عبد القادر الفاسي الفهري اللسانيين العرب المحدثين الوصفيين بخصوص طبيعة المادة اللغوية المدروسة، فيقول بهذا الخصوص: «وأظن أن البحث في اللغة العربية الفصيحة يطرح إشكالا عميقا هو إشكال المادة اللغوية أو المعطيات التي يقوم بوصفها اللغوي. ومع كامل الاستغراب، لا نجد أحدا يطرح هذا المشكل في عمقه، بل لا نجد أحدا يصرح بوجود مثل هذا المشكل. حتى الوصفيون الذين انتقدوا النحاة القدامى أشد ما يكون الانتقاد وعابوا عليهم إفسادهم للنحو بإدخال أدوات ومفاهيم منطقية فيه، وانتصارهم للقياس، واصطناع أمثلة وتراكيب كثيرة لم تكن موجودة في اللغة، ولم تسمع عن العرب، وإنما أوردوها لتزكية أصولهم، حتى هؤلاء اكتفوا بالاحتفاظ بما أتى به القدماء من معطيات، ولم يحاولوا وصف لغة أخرى بالاعتماد على جرد مواد جديدة انطلاقا من نصوص شفوية أو مكتوبة (كالروايات والمحاضرات والأشعار... الخ)»[8].

ويظهر في هذا النص أن عبد القادر الفاسي الفهري قد انتقد اللسانيين العرب المحدثين في التزامهم بنفس الأمثلة التي اختارها اللغويون العرب القدماء للتدليل على قواعدهم وأصولهم التي بنوا عليها هذه القواعد اللغوية. والحق أن هذا الانتقاد يبطل من الناحية العلمية على اعتبار أن اللغة العربية ما دامت لغة واحدة، وما دامت هي نفسها في القديم أو في عصرنا الراهن، فإن اختيار الأمثلة والمعطيات اللغوية بغرض التدليل والاستشهاد بها أمر مقبول، لا سيما إذا كانت الأمثلة المختارة عبارة عن مادة لغوية تمثل عصر الفصاحة، فما دام النظام اللغوي يتسم بالثبات،

بخلاف الكلام الذي يتسم بالتغير، فإن ما يستنبط من المادة اللغوية القديمة من قواعد وقوانين لغوية يصلح للعصر الحديث. ولكن بالرغم من ذلك، فإن الأفضل في رأيي هو الاعتماد على نصوص لغوية حديثة، وهذا لكي يعكس ذلك الجرد اللغوي الواقع الذي يعيش فيه اللساني والمتعلم على حد سواء، ولكن بشرط أن تختار النصوص اللغوية بعناية كبيرة، بحيث يراعى فيها مستوى الفصاحة، ولا ضير أن تكون في صورة روايات أو محاضرات أو أشعار، بل على العكس فإن اختيار هذه النصوص المعاصرة للدراسة يمكن أن يضفي شيئا من الحيوية والجدة عليها.

3. موقف الفاسي الفهري من التراث اللغوي العربي:

كما هو الشأن بالنسبة إلى موقف الفاسي الفهري من اللغة العربية، فقد جاء موقف هذا اللساني صريحا كذلك من التراث العربي، وقد تلخص في رفضه المطلق للاعتماد عليه في بناء نظرية لسانية معاصرة. سنحاول مناقشة الحجج التي قدمها هذا اللساني، بالاستناد أيضا إلى ما هو واقع في الدرس اللساني الحديث، وإلى آراء بعض اللسانيين العرب المحدثين، مثل عبد السلام المسدي.

يقول الفاسي الفهري: «فالخطأ الأول في تصور التراث هو اعتقاد أن لا بد من توظيفه في بناء نحو يصف اللغة العربية. ونصحح ذلك بالقول إن التوظيف غير ضروري. وحين يتم هذا التوظيف لا يمكن أبدا أن يكون توظيفا في نحو اللغة الحالية، لأن هذا يؤدي إلى خلط بين نسقين مختلفين. وهذا خطأ ثان. أما الخطأ الثالث، فهو اعتقاد أن الآلة الواصفة للغة العربية الحالية أو القديمة تحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم، أو بعبارة إلى الفكر النحوي العربي القديم. وقد بينا أن هذا التصور خاطئ وأن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أي امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال»[9].

ويظهر من خلال النص في مجمله أن الفاسي الفهري ينكر على الإطلاق استثمار التراث في دراسة اللغة العربية، بل إنه يرى بأنه من الخطأ اعتماده. والحق بأن من الواجب الاعتراف بأن في التراث بعض المواد المعرفية الخام التي لا يمكن الاستفادة منها دون تصفيتها وتمحيصها وتنظيمها، وبعض الآراء الشاذة التي لا تستند إلى رؤية علمية دقيقة، ولكن مع ذلك فإن هذا التراث العربي يضم في ثناياه كثيرا من الآراء المبثوثة المفيدة التي يتاح للساني العربي المعاصر توظيفها في دراسة اللغة العربية، بل إن هذا التراث قد تضمن أفكارا مؤسسة استوت على سوقها، وأينعت نظرياتٍ صالحة للتطبيق على كثير من المسائل اللسانية الحديثة، كما هو الشأن بالنسبة إلى نظرية النظم البلاغية التي أخذت صورتها الناضجة عند عبد القاهر الجرجاني، ونظرية العامل في النحو وغير ذلك من النظريات اللغوية.

وبخصوص إمكانية توظيف هذه الأفكار التراثية في دراسة اللغة العربية في العصر الحديث، يمكن القول بأن هنالك كثيرا من النظريات التراثية العربية متأسسة على قواعد صورية ومنطقية وعقلية، وبالتالي فهي تتعالى على التاريخ والزمن، ويمكن تطبيقها على أية مادة لغوية كانت، وبالتالي يصلح استثمارها في دراسة اللغة في عصرنا، وفي إيجاد حلول لبعض المشكلات اللغوية المستعصية التي نعاني منها في راهننا، بل إن دائرة توظيفها قد تتسع لتصبح صالحة للتطبيق حتى على لغات أخرى غير العربية، وذلك في مستوى من مستوياتها على الأقل.

فنظرية الخليل بن أحمد الفراهيدي الخاصة بالتقليبات الصوتية مثلا تصلح لأن يستفاد منها في صناعة المعاجم، وفي توليد الألفاظ والمصطلحات، لأنها مرتبطة بنظام صوتي معين، فما دامت الوحدات الصوتية العربية (الفونيمات) ثابتة لم تتغير من حيث عددها، فإن هذه النظرية تبقى صالحة للتطبيق. وقد لا نجد نموذجا للتدليل على ما ذكرناه أحسن مما قام به ويقوم به عبد الرحمن الحاج صالح في نظريته الخليلية

الحديثة التي ليست في حقيقتها سوى قراءة حديثة للتراث العربي بمختلف مناهله، فنظرية الحد (le schème) عنده توضح مراتب الوحدات اللغوية ومواضعها في اللغة العربية، سواء تعلق الأمر بمستوى اللفظات أو مستوى التراكيب، وهذا يصلح لأي مادة لغوية حديثة كانت أو قديمة[10].

وتدعيما لما سبق، يمكن القول بأنه من خلال إطلالة على ما أنجز في الدرس اللساني الغربي الحديث يتبين بأن كثيرا من اللسانيين البارزين قد عادوا إلى تراثهم، بل إن نظرياتهم قد تأسست على هذا التراث، فشومسكي قد أقر برجوعه إلى ديكارت في بناء نظريته، بل إنه أسمى أحد كتبه باللسانيات الديكارتية، وضمن هذا الإطار يصرح عبد السلام المسدي قائلا: «أما المظهر الثالث من مظاهر اكتمال اللسانيات فيتجلى في الحركة الاستبطانية التي تشهدها الدراسات التاريخية والمحاولات التنظيرية العامة، ذلك أن الفكر اللساني الغربي قد اتجه أخيرا. فيما اتجه إليه. إلى إعادة قراءة تراثه اللاتيني نافذا من خلاله إلى التراث اليوناني أحيانا»[11].

وبالفعل فإن نظريات أرسطو ما زالت حاضرة في كثير من الأبحاث اللغوية المعاصرة، ويكفي هنا أن نستشهد بقولين من أقوال المعجميين المعاصرين، حيث يذكر «ساتي» في سياق حديثه عن التعريف المصطلحي بأن «المقصود به هو التعريف الأرسطي المعروف في المعجمية (الجنس والفصول النوعية)»[12]. كما ينقل أيضا عن «روسو» بأنه «تاريخيا، سيطر التعريف الأرسطي في المصطلحية [الحديثة]»[13].

وإذا كان هذا حال الدراسات اللسانية الغربية التي تغيرت فيها اللغات عبر الزمن تغيرا كبيرا، بحيث اندثرت كثير من اللغات القديمة كاليونانية واللاتينية وقامت مقامها لغات أخرى تختلف عنها كثيرا في نظامها، فإنه من الأولى والأجدر أن تطبق على اللغة العربية. هذه اللغة التي لم تتغير في نظامها. النظريات النحوية والصرفية والتركيبية والدلالية والبلاغية التي أنجزها العلماء العرب القدامى.

وإذا كان هذا هو موقف عبد القادر الفاسي الفهري من التراث اللغوي العربي، فإن البديل الذي طرحه يتمثل في اعتماد النظريات اللسانية الغربية وتطبيقها على اللغة العربية، وهو ما جسده من خلال محاولة تقديم تطبيقات لنظريات المدرسة التوليدية التحويلية على اللغة العربية، فالمطلع على أعماله يجد أن عددا معتبرا منها لا يحيد ولا يخرج عن هذا المنحى. والحقيقة أن هذا الإجراء بالرغم مما فيه من فائدة إلا أنه يبقى محفوفا بالمخاطر، وعرضة للانزلاقات المفهومية، ذلك أنه مهما كانت قوة النظرية اللسانية فإن الاختلاف بين بنية اللغة العربية وغيرها من اللغات، وبخاصة في المستوى الصرفي، يمكن أن يوقعنا في الإسقاط التعسفي لكثير من الأحكام اللغوية.

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن ما قاله عبد القادر الفاسي الفهري بخصوص عدم حاجتنا لتوظيف التراث الفكري العربي في الدراسات اللغوية المعاصرة يفتقر إلى التأسيس. فالأمة التي تريد أن تحل مشكلاتها اللغوية، تنطلق أولا من توصيف هذه المشكلات، ثم اللجوء إلى تراثها اللغوي الذي يمكن أن تجد فيه الحلول، أو مفاتيح الحلول على الأقل، وبخاصة ذلك التراث المبني على أسس عقلية ومنطقية تتعالى على الزمن. وهي بذلك تسهم في تحقيق التواصل بينها وبين تراثها.

ومن مظاهر رفض الفهري لتوظيف التراث رفضه لاستخدام المصطلحات القديمة، فهو يرى بهذا الشأن بأن »توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة من شأنه أن يفسد علينا تمثل المفاهيم الواردة والمفاهيم المحلية على السواء، ولا يمكن إعادة تعريف المصطلح القديم وتخصيصه إذا كان موظفا.14« ويظهر في هذا القول بأن الفهري قد برر رفضه هذا بسببين، فالأول الذي يرى من خلاله بأن المصطلح القديم إذا سميت به مفاهيم جديدة فإنه يقف حائلا أمام تمثل هذه المفاهيم. والحق أن استعمال مصطلحٍ واحدٍ للتعبير عن أكثر من مفهوم يمكن أن يؤدي

إلى لبس مفهومي؛ فإضفاء تصوراتٍ حديثةٍ على ذلك الزاد الاصطلاحي التراثي العربي أمر فيه كثير من المجازفة؛ لأن هذا الإجراء «يتعارض مع قاعدة ضرورية، وهي وجوب مراعاة أحادية المعنى لكل مصطلح»[15]، غير أن الحاجة الماسة إلى مجابهة العدد الهائل من المصطلحات الوافدة من لغات أخرى تتطلب استغلال كل الوسائل المتاحة. وبالنظر إلى فاعلية هذه الوسيلة في صياغة المصطلحات فإن كثيرا من المصطلحيين يلجأون إليها، حيث تتميز هذه الطريقة عن غيرها من حيث أن المصطلح لا يبتكر، إنما يستمد مباشرة من الرصيد اللغوي التراثي.

وقد يكون بالإمكان الاستفادة من المصطلحات التراثية بأخذ الدال وطرح المدلول، فهنالك مصطلحات لم تعد صالحة للاستعمال لزوال المدلول الذي تدل عليه، ومن ثم ينبغي إحياؤها والعمل بها. وقد يسلم بجدوى هذه الطريقة إذا علم أنها «تكاد تكون الأداة الرئيسية المستعملة اليوم لوضع المصطلحات الجديدة في اللغات الأوربية»[16].

وبناء على الاعتبارات السابقة يمكن القول بأن توظيف المصطلحات التراثية قد يكون مشروعا في حالة ما إذا لم نستطع توليد مصطلح عربي يفي بالحمولة الدلالية للمفهوم المستحدث، فاللجوء إلى المصطلحات التراثية أفضل من اعتماد التعريب أو الاقتراض من اللغات الأجنبية. وفي حالة ما إذا حصل لبس، فإن السياق المصطلحي هو الذي يفصل بين مفهوم المصطلح القديم ومفهومه الجديد.

أما بخصوص السبب الثاني الذي قال به الفهري، والمتمثل في أنه «لا يمكن إعادة تعريف المصطلح القديم وتخصيصه إذا كان موظفا» ففيه شيء من المبالغة. صحيح أن المصطلحات القديمة ذات المفاهيم القديمة تترسخ في الأذهان بفعل الزمن والاستعمال، وهذا يجعل توظيفها للتعبير عن مفهوم جديد أمرا صعبا بعض الشيء، وتعريفها كذلك، ولكن مع ذلك فإن تعريفها انطلاقا من المفهوم الجديد أمر ممكن، فليس

هناك تنازع أو استحالة، على اعتبار أن المصطلح المقترح التراثي يعبر عن مفهومين متمايزين، وبالتالي يمكن أن يخصص تعريف للمفهوم القديم وآخر للمفهوم الجديد. ويكفي تدليلا على ما ذكرناه أن نعود إلى المعجمات المتخصصة، فهذه المعجمات كثيرا ما تحتوي مداخلها المصطلحية على مصطلح يعبر عن مفهومين متمايزين أو أكثر، ثم يحد تبعا لذلك بتعريف أول خاص بالمفهوم الأول، وبتعريف ثان للمفهوم الثاني، ثم يوسم كل تعريف برقم خاص به.

4. خاتمة:

نخلص من خلال ما ذكر إلى أن عبد القادر الفاسي الفهري قد أدار ظهره تماما للتراث العربي، كما أنه حاول أن يفصل فصلا بين النظام التواصلي اللغوي العربي في القديم والحديث، وهو ما يعني أنه حاول أن يقيم سدا منيعا بين دارس اللغة وبين هذين المعلمين الجوهريين من معالمّ الحضارة لدى أية أمة، ولكنه لم يقدم حججا وأدلة مقنعة تعكس توجهه. وبالرغم من أننا لا ننكر علو كعب هذا الرجل في الدراسة اللسانية العربية الحديثة، بحيث إن التأريخ للسانيات العربية الحديثة لا ينبغي أن يتجاوزه، فإن موقفه من التراث العربي ومن اللغة العربية الذي أعلن عنه في كتابه «اللسانيات واللغة العربية» يعد موقفا خطيرا، وفي حاجة إلى مراجعة.

الهوامش والمراجع:

1 - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، (دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985)، ص. 56.

2 ينظر: كتاب، مبادئ اللسانيات، لأحمد محمد قدور، (دار الفكر العربي، ط2، 1999)، ص. 150.

3 الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص. 53.

4 سنعود إلى هذا النص عند حديثنا عن موقف الفاسي الفهري من التراث العربي.

5 عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص. 60.

6 Ferdinand De Saussure, Cours de linguistique générale, (Enag éditions, Algérie, 1994), 2éd., p. 31.

7 - Ibid. p.p. 197 – 198.

8 عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص. 52.

9 نفسه، ص – ص. 60 – 61.

10 يراجع بهذا الشأن الباب الثاني من رسالته للدكتوراه المعنونة بـ - Hadj-Salah, A, Linguistique arabe et linguistique générale (Essai de méthodologie et d'épistémologie du 'ilm al-'arabiyya, thèse de doctorat, (Paris, 1979), T2.، وبخاصة الفصول (4، 5، 6)

11 عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص. 14.

12 Skora Setti, La relation concept - objet autour des définitions de termes, p. 274.

13 Louis-Jean Rousseau, «Vers une Méthodologie de La Définition Terminologique», (dans: Langues et Société en Contact, publié par: Pierre Martel et Jaques Maurais, (Tübingen, Niemeyer, 1994), p. 170.

14 - نقلا عن: علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، أعضاء شبكة

تعريب العلوم الصحية، (المكتب الإقليمي لشرق المتوسط ومعهد الدراسات المصطلحية، فاس، المغرب، 2005)، ص. 53.

15- Alain Rey, La terminologie, noms et notions, (Que sais je ? p.u.f. Paris, 1979), p. 72.

16 جميل الملائكة، «المصطلح العلمي ووحدة الفكر»، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج. 34، ج. 3، 1983، ص. 98.